

العراقية تربط نجاحه بتنفيذ اتفاقيات أربيل

دولة القانون؛ أنجزنا ٩٠ مادة في تحضيرية المؤتمر الوطني

الدستور وعدا ذلك فيمكن مناقشة اي موضوع كان وسنسعى لإيجاد حلول له".

بالمقابل قال نائب عن القائمة العراقية أحمد المساري ان " انعقاد الاجتماع الوطني معناه تنفيذ اتفاقية اربيل".

وأضاف المساري " نحن أشرنا وبشكل واضح غياب النوايا الصادقة من قبل الشركاء السياسيين في تنفيذ اتفاقية وبنود ورقة اربيل والتي ستطرح كأحد ابرز الملفات في المؤتمر الوطني لاننا نعتقد ان هذا المؤتمر هو معناه تنفيذ الاتفاقية بكامل بنودها".

وأشار الى ان "بعض الاطراف السياسية تحاول التسويف والمماطلة لكسب الوقت لأطول فترة ممكنة من اجل عدم تنفيذ اتفاقية اربيل".

بينما أكد النائب عن كتلة المواطن النيابية علي شبر أن عدم حضور ائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني الى الاجتماع الوطني يمثل ورقة ضغط على التحالف الوطني ودولة القانون خاصة للخضوع الى مطالبهما ، او محاولة لاضعاف العملية السياسية.

وقال شبر لوكانه كل العراق [أين] امس،أن القيادات السياسية اذا لم تكن جادة في حل الازمات ستشهد العملة السياسية تكلّوا وتراجعا في أداؤها "مضيفا" الى اليوم لم نلاحظ اية مبادرة من اي طرف مشارك في الاجتماع الوطني باتجاه حل الازمة".

وأضاف قائلا "لغاية اليوم لا يوجد تحرک حقيقي لحل الازمة الراهنة بل بدأنا نلاحظ زيادة في الازمات والدليل على ذلك التراشق الاعلامي بين الكتل السياسية"، مبينا أنه "لا يمكن أن نحل الازمة بهذه الطريقة ولا يمكن أن تبقى الامور عالقّة وسط الاتهامات المتبادلة".

وأشار الى " اننا اليوم نقف في مفترق طرق إما أن نمضي في العملية السياسية بشكل ناجح وقوي، وإما أن نتأخر في معالجة المشاكل مما يؤدي بالتالي الى تفاقم الازمة وعدم الوصول الى حل توفيقي بين الكتل السياسية".



طاولة اربيل ... أرشيف

للحضور الى الاجتماع الوطني في حال تطلب ذلك للمصلحة العامة. وقال الشحمانى "نحن عندما سنحضر الى الاجتماع الوطني سنحضر بصفة ممثلين عن التحالف الوطني لا عن دولة القانون"، مضيفاً إنه "في حال تم الاتفاق على أن يكون الاجتماع على مستوى قيادات عليا فإن رئيس الوزراء نوري المالكي لا مانع لديه من الحضور والمشاركة فيه إن تطلب الامر ذلك".

وتابع النائب عن القانون "لقد حددنا المواضيع التي لا يمكن طرحها في الاجتماع الوطني والتي تشمل المواضيع خارج

التكهن بحضوره من عدمه". ووضح أن "السيد مقتدى اوكل المهام السياسية للهيئة السياسية للتيار الصدري وبدورها تقوم بايكال المهام الى من تراه ملائما من السياسيين او النوابللحضور الى الاجتماع الوطني او القمة العربية".

ولفت الزبيدي الى أن "التيار الصدري من الجهات الداعمة لعقد الاجتماع الوطني ومتابعة الامور المهمة التي تجربها اللجان التحضيرية".

اما عن حضور المالكي فقد نقل النائب عن دولة القانون عدنان الشحمانى، استبعاد رئيس الوزراء

ويشهد العراق ازمة سياسية حادة بعد إصدار مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك.

من جانبه قال النائب عن كتلة الاحرار رياض الزبيدي أن حضور زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الى الاجتماع الوطني او القمة العربية مروهون بالمكتب الخاص له.

وقال الزبيدي إن "حضور مقتدى الصدر الى الاجتماع الوطني او القمة العربية مروهون بمكتبه الخاص ولا يستطيع احد

عليهاكي تكون الحاكمة في الاجتماع الوطني والقرارات التي ستصدر منه".

وأشار العلق الى أنه "كان المطروح في جدول اعمال اللجنة التحضيرية في يادئ الامر قضايا تقارب ٩٠٠ مادة للنقاش".

ولفت الى أنه "تم تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من روز نوري شاويس عن التحالف الكردستاني و خالد العطية عن التحالف الوطني وعدنان الجنابي عن القائمة العراقية لاختصار هذه العدد وتقليص الملفات الى حد مناسب والخروج بقضايا قابلة للبحث لوضع الحلول والمعالجات".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا اللجنة التحضيرية الى الاسراع في انجاز اعمالها من اجل عقد الاجتماع الوطني بعد مؤتمر القمة العربية مباشرة.

وقال عضو الوفد المفاض لائتلاف دولة القانون علي العلق إن "الكتل الاساسية شكلت لجنة تبحث في اهمية المواضيع التي ستطرح في جدول اعمال الاجتماع الوطني من القضايا العالقة التي تحتاج الى حل سواء ما تبقى من اتفاقية اربيل او قضايا اخرى كالمجال التشريعي والقضائي".

واوضح أن "هناك مبادئ واساس تم الاتفاق

غورك لعب دور أساسيا في صياغة الوضع الجديد بعد سقوط صدام

(٩) تنشر متابعة ملف السفير الأميركي الجديد في العراق

□ بغداد/ المدى

المجالات.

سياسة أوباما في العراق وكان واحدا من ثلاثة فقط من موظفي مجلس الأمن القومي طلب منهم البقاء والعمل مع الإدارة الجديدة لأوباما.

وخلال ادارة الرئيس جورج بوش، خدم ماك غورك مديرا لملف العراق وبعد ذلك شغل منصب المساعد الخاص للرئيس والمدير الأقدم لشؤون العراق وأفغانستان. ومن هذا المنصب أشرف ماك غورك على جميع جوانب سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالحرب. وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، كان من المؤيدين الأوائل للإستراتيجية التي تعرف الآن باسم "الزيادة"، وكان أحد المشاركين في الصادرة في استعراض عام ٢٠٠٦ لسياسة امريكا الإستراتيجية في العراق،

مما أدى إلى زيادة عدد القوات الامريكية وتغييرات كبيرة على إستراتيجية الولايات المتحدة في العراق.

وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قام ماك غورك كمبعوث للمفاوضات مع الحكومة العراقية على اتفاق طويل الأجل مع الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية ووجود القوات الامريكية في العراق وتطبيع العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة بعد الانسحاب. وقد منح جائزة شرف من وزيرة الخارجية كونداليزا رايس على ما انجزه في هذا المجال وهي أعلى جائزة يمكن أن تمنحها وزارة الخارجية لغير العاملين لديها.

وقبل انضمامه إلى الرئيس بوش في مجلس الأمن القومي، خدم ماك

غورك كمستشار قانوني لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وبعد ذلك مستشارا للسفارة الأميركية في بغداد برئاسة السفير جون نيغروبونتي. وبهذه الصفة، ساعد في بناء الإطار القانوني للانتخابات في العراق على الصعيد الوطني وكان مشاركا رئيسيا في التفاوض على الدستور العراقي . واعتبرته مجلة الأطلسي الشهيرة في عام ٢٠٠٤ "واحدا من الأبطال" في فترة سلطة الائتلاف المؤقتة.

ومنذ ذلك الحين تم الاعتراف به من قبل المعلقين كواحد من صنع السياسة القلائل الذين أيدوا تغييرات حاسمة لسياسة الولايات المتحدة والتي أدت إلى تصاعد وتحسين الوضع في العراق. وخلال حياته مارس

التعليق في اجهزة الاعلام حول المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية الامريكية في برامج تلفزيونية بقنوات سي ان ان و فوكس نيوز ونشرت له تعليقات في صحيفة واشنطن بوست والمجلات الأكاديمية.

وعمل ماك غورك محاميا في القطاع الخاص، مارس مهنة القاضي والاستئناف في كيرلاند أندليس، وكان أستاذًا مساعدا للقانون في جامعة فرجينيا، حيث كان يلقي محاضرات عن القانون الدولي. كما عمل مؤلفا في المحكمة العليا وفي محكمة استئناف الولايات المتحدة وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة كونيكتيكت، والكترواره من جامعة كولومبيا.

على اثر "ضعف" تمثيلهما في القمة العربية الصاديون يطالبون بالتعامل ب"المثل" مع الرياض والمنامة



تظاهرات سابقة لانصار التيار الصدري

□ بغداد/ المدى

الثلاثة عن ان اغلب ملوك وامراء دول مجلس التعاون الخليجي سيتغيبون عن حضور القمة العربية في بغداد، بسبب موقف سابق للعراق من قضية البحرين، مبيناً ان تمثيل دول الخليج سيكون بمستوى ادنى من الزعامات. وبين التميمي ان "الكلفة المالية لتحضيرات القمة تعدّ سرقة لقوت الشعب العراقي" مستدركاً "يجب الا ننسى ان هناك مكاسب سياسية للعراق جراء احتضانه لمؤتمر القمة".

وكان عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية سلمان الموسوي يّين في وقت سابق، لـ"شفق نيوز"، أن "ما قبل عن صرف مبالغ تتجاوز المليار دولار على القمة لا صحة لها، والرقم الحقيقي لا يتجاوز الـ٥٠٠ مليون دولار".

يشار إلى أن وكيل وزارة الخارجية العراقية لبيد عياوي أكد إن "رؤساء ١٠ دول عربية بينها العراق تم التأكد من مشاركتهم في قمة بغداد".

يذكر ان وزير الخارجية هوشيار زبياري أعلن في مؤتمر صحفي في بغداد ان قضية سوريا التي تشهد منذ اكثر من عام موجة احتجاجات غير مسبوبة "مطروحة على جدول القمة"، الا ان "الوضع في البحرين ليس على جدول الاعمال".

وتستضيف بغداد القمة العربية وسط غموض حول أعداد القادة الذين سيحضرّون هذا المؤتمر الذي ينعقد للمرة الأولى في العاصمة العراقية منذ عام ١٩٩٠.

طلابت كتلة الاحرار النيابية التابعة للتيار الصدري، امس الاربعاء، الحكومة العراقية بـ"التعامل بالمثل" مع حكومتي السعودية والبحرين في القمم العربية المقبلة لعدم إرسالهما وفدا عالي المستوى لقمة بغداد، عادة "الكلفة المالية" لتحضيرات القمة العربية في بغداد "سرقة لقوت الشعب" العراقي.

وقال النائب عن كتلة الاحرار علي التميمي في تصريحات صحفية امس إن "على الحكومة العراقية، التعامل مستقبلا بالممثل في القمم العربية المقبلة، مع الدول التي تبعت بوفود ذات مستويات غير رفيعة بعد تواتر الاخبار بإرسال بعض الدول لموظفين سفراء كممثلين عنها في قمة بغداد".

وخص عضو كتلة الاحرار بالذكر الممكنتين السعودية والبحرينية قائلا ان "هاتين الممكنتين تتعاملان مع الملف العراقي وفق اجندة طائفية"، مضيفاً ان "تعاملهما مع مسألة نوعية الوفد المرسل للقمة العربية يأتي على خلفية خوف الممكنتين من صدور قرارات قد لا تتوافق مع رؤيتهما لملف حقوق الإنسان داخل مجتمعيهما".

وتابع ان "تعامل بعض الدول العربية مع العراق بهذه الطريقة يبعث برسائل سلبية بعدم جدية هذه الدول لرجوع العراق لحاضنة الدول العربية".

وكان مصدر مطلع طلب عدم ذكر اسمه كشف لـ"شفق نيوز"، ان من امس

سبعة محاور على طاولة النقاش.. وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والملف السوري

الجامعة العربية تعلن أبرز بنود جدول أعمال قمة بغداد

□ بغداد/ المدى

اعلن الامين العام للجامعة العربية ابرز البنود التي يتضمّنها جدول اعمال اجتماع القمة العربية الذي سيعقد اليوم الخميس في العاصمة بغداد .

وقال الأمين العام للجامعة نبيل العربي في كلمته خلال اجتماع وزراء خارجية العرب "إننا في البداية نجدد للعراق حكومة وشعبا التحية والتقدير على الحفاوة الاخوية التي حظينا بها منذ وصولنا العاصمة بغداد وفتئى وزير الخارجية هوشيار زبياري برئاسة اجتماعات وزراء خارجية العرب لهذه الدورة كما تشيد بجهود كادره الوزاري في مساعيهم لإنجاح القمة".

وأضاف "جرت العادة في القمم العربية على أن يستعرض فيها الأمين العام للجامعة العربية جدول اعمال القمة قبل يوم من انعقادها في اجتماع وزراء خارجية العرب الذي نحن فيه اليوم والذي نعلن بأنه سينالو سبعة محاور والذي يتضمّن أيضا مقترحات الدول الاعضاء".

وتابع العربي ان "المحاور السبعة المعدة للمناقشة في قمة بغداد هي قراءة تقرير الأمين العام للجامعة العربية الذي يوضح فيها اعمالها لالاعوام المقبلة وما انجزته في المرحلة الماضية ومناقشة القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ودراسة القضية السورية

واليمينية والصومال وسبل جعل المنطقة العربية خالية من اسلحة الدمار الشامل وجهود مكافحة الارهاب الدولي ومناقشة مشروع النظام السياسي للبرلمان العربي".

وختم العربي بتجديد ثنائه على العراق في حسن الاعداد لعقد القمة العربي في بغداد.

هذا وانطلقت امس اجتماعات وزراء خارجية العرب بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي وتسلم خلالها العراق رئاسة اجتماعات وزراء الخارجية العرب من ليبيا .



وزراء خارجية عرب في اجتماع امس

العربية على تحقيق هذا الهدف عن طريق التعاون المشترك والاستفادة من الثروات".

وشدد المالكي على أن تطوير الاقتصاد العربي يكون من خلال منظومة يشترك بها الجميع في إطار الجامعة العربية، "وأن يكون العراق أساساً لذلك"، مغرباً عن امله بأن "يخرج اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب بآليات يتم من خلالها تكامل الاقتصاديات العربية".

وأكد المالكي في كلمته على أن العراق يتطلع الى قمة بغداد "لأن تكون مفعمة

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي قد دعا، وزراء المال والاقتصاد العرب إلى "وقفة تضامنية" للنهوض بالاقتصاد العربي كما هو معمول به في العالم، فيما دعا الشركات العربية للمشاركة في عملية إعمار العراق. وقال المالكي في كلمة له خلال حضوره مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب ان "الوضع العربي يحتاج إلى وقفة تضامنية للنهوض باقتصاده، كما هو معمول به في العالم".

مؤكدا "وجود ثقة تامة بقدرة الدول